

تعتبر التهيئة والتعمير من العمليات الحيوية التي تشكل وجه المدن والمجتمعات، وتؤثر بشكل مباشر على نوعية الحياة للمواطنين. ومع تزايد الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة، أصبح من الضروري إعادة النظر في هذه العمليات وتقييم آثارها البيئية. يعتبر العمران والبيئة في الجزائر عنصرين أساسيين في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر من بين البلدان التي تعاني تدهورا بيئيا وعمرانيا نتيجة عوامل متعددة، منها التغيرات السريعة في أنماط الحياة بعد الاستقلال، النمو الديمغرافي المتسارع بسبب الزيادة الطبيعية والنزوح الريفي إلى المدن ما أدى إلى إنتشار البناء الفوضوي الذي أثر سلبا على المظهر الحضري للمدينة بزيادة المخالفات العمرانية. فجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات سكانها، كما سعت الجزائر إلى إنشاء منظومة قانونية لحماية البيئة وتنظيم التعاملات المتعلقة بها. إن انعدام الوعي البيئي بين المواطنين يشكل تهديداً متزايداً للمشكلات البيئية في الجزائر، مما دفع الحكومة إلى توجيه اهتمام خاص للقضايا البيئية، تم إنشاء هيئات ومؤسسات متخصصة بهدف تنظيم القوانين المتعلقة بحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة. تم تأسيس جهاز خاص بالشرطة العمرانية وحماية البيئة، بجانب هيئات مثل مفتشية البيئة وشرطة الغابات، حيث تتعاون جميعها تحت إشراف المجلس الشعبي البلدي ووالي الولاية لتحقيق هدف مشترك هو التصدي للقضايا البيئية والعمرانية. تبرز شرطة العمران وحماية البيئة كلاعب رئيسي في مواجهة الأنشطة العمرانية غير القانونية من خلال رصد المخالفين وتحرير محاضر بحقهم، وقد وسعت هذه الهيئة مسؤولياتها لتشمل المناطق الساحلية والسياحية، مما يساهم في تقليل التأثيرات السلبية على البيئة وصحة المواطنين وتعزيز السلامة البيئية في المدن.